التقدم التقني وانعكاساته على الاستهلاك

خير الدين تشوار

أستاذ مساعد مكلف بالدروس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة تلمسان

كما هو معلوم أن التطور الإجتماعي فهو ناتج عن التقدم أو على الأقل فهو مرتبط به. إلا أنه ليس من اختصاصنا أن نتساءل عن ما إذا كان التقدم التقني المحقق مرغوب فيه أم لا. وإنما يجب علينا وبكل بساطة ملاحظة وجود هذا التقدم ومطابقة أفعالنا مع وجوده. فإنه يساهم، لا محالة، سواء بمحض إرادتنا أم لا، في تغيير العادات وطرق تصرفات الأشخاص. إذن يعمل بصفة خاصة على "تغيير البنية التركيبية لميزانياتهم. فعلى هذا الأساس بإمكاننا القول، أن تطور كهذا لا يؤثر على الاستهلاك الكمي ولكن على نموذج الاستهلاك" [1]

وبالإضافة إلى هذا أضحى تطور التقدم التقني في السنوات الأخيرة" جد سريع وإنه من البديهي أن نمط العيش للأشخاص يتغير في الوقت الراهن وفق إيقاع جد سريع وقد مس الأغلبية الساحة من الأشخاص على المستوى

(1) أنظر، أحمد مندور وأحمد رمضان، مقدمة في الاقتصاد التحليل، المكتبة الاقتصادية، دار الجامعات، 1991، ص 201.

العالمي، الشيئ الذي سوف ينجم عنه عدة مشاكل لم يحسب لها أي حساب أو لم تكن متوقعة في السابق" [2]

إنطلاقا من ما سبق، فهناك بعض الأسئلة نفسها وتتطلب معالجتها، منها خاصة ما هي العلاقة الموجودة بين التقدم التقني والاستهلاك؟ ما هي أهم المشاكل الناجمة عن التقدم التقني وانعكاساتها على الإستهلاك؟ وما هي السبل والحلول اللازمة لتفادي هذه المشاكل؟

قبل البدء في الإجابة عن هذه الأسئلة، يقتضي الأمر، أولا، إعطاء ولو بصورة مختصرة تعريفا لكل من مفهوم التقدم التقني والاستهلاك، وثانيا تبيان مختلف التوازنات القائمة بين الإنتاج والاستهلاك، كي يتسنى لنا في الأخير تحديد أهم انعكاسات التقم التقني على الاستهلاك وكذا الحلول اللازمة لتفادي بعض الأخطار.

1- مفهوم والتقدم التقني والإستهلاك

أ- مفهوم التقدم التقني

يعرف الاستهلاك على أنه "عملية إهلاك القيمة الاستعمالية، وتتجلى إما بصورة تحويل تجري على المادة في عملية الإنتاج، –الاستهلاك المنتج– أو بشكل إهلاك محض بفعل الاستعمال في لحضة التملك بهدف تلبية الحاجات –الاستهلاك النهائي– [3].

(2) أنظر، محمد الشريف إيمان، محاضرات في التحليلي الاقتصادي الكلي، منشورات بدتي، 1994، ص 160.

(3) أنظر، نعمة الله نجيب إبراهيم، وأحمد مندور وأحمد رمضان، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعية، 1990، ص 148.

إن الاستهلاك، في معناه الواسع، هو شراء أو خدمة ما واستعمالهما. وبهذا المعنى هناك لمادة أولية أو مادة زراعية من الجانب الصناعي الذي يجري تحويلا على المادة كما أن هناك استهلاكا لمنتوج منجز من جانب المشتري والمستعمل الأخير لهذا المنتوج.

أما بالمعنى المحصور الدارج في الاصلاح الاقتصادي، فالاستهلاك" ليس إلا شراء منتوج أو خدمة واستعمالها النهائي. وتدخل حينذاك عمليا الشراء والاستعمال السابقة في إطار ما يسمى بعمليات التوزيع الوسيط. ويشكل الاستهلاك الفصل الأخير من الدورة الاقتصادية لأية مادة أو خدمة" [4].

فإذا أخذنا منتوجا فلابد أن يكون قد مر سابقا بمراحل الاستخراج والتحويل والتجهيز النهائي والتوزيع بما فيها من معاملات وإضافات. وفي السوق النهائي يلتقي الموزع بالمشتري لإتمام الاستهلاك الاقتصادي الذي يكمن في انتقال ملكية المنتوج. ويطلق على سعر البيع هذا تعبير السعر الاستهلاكي أو السعر عند الاستهلاك.

وحسب طبيعة المنتوج الاقتصادي المستهلك، يقوم مشتريه إما بالإحتفاظ به أو بإهلاكه من خلال الاستعمال، كالمحروقات مثلا. أو بتحويله بمصلحته الشخصية دون أن يبيعه ثانية، كالخشب المشترى لإعداد كرسي أو طاولة، أو بتناوله كالمنتوجات الغذائية، ويطلق على إبادة المنتوج من خلال الاستعمال أو التناول تعبير "الاستهلاك التقني".

ومن زاوية الاستهلاك التقني، يمكن التمييز بين "الخيرات الثابتة والخيرات القابلة للاستهلاك بعد حين، والخيرات القابلة للاستهلاك على أمد طويل نسبيا والخيرات القابلة للاستهلاك منذ الاستعمال الأول. والخيرات الثابتة هي تلك التي تحمل منطقيا خصائص ديمومة واضحة للعيان بعد اقتنائها،

(4) أنظر، محمود فوزي محمد، مبادئ الاقتصاد الهندسي، النشار دار جون ويلي وأبنائه، 1984، ص 143.

فهي لن تتلف إلا خطأ أو بفعل اهتراء لا يمكن سالفا توقع ميعاده خاصة حينما تتوفر إمكانيات العناية والإصلاح. أما الخيرات القابلة للاستهلاك بعد حين فهي من جهة تلك التي يؤجل استهلاكها التقني عمدا حتى موعد محدد تقريبا (عملية التخزين)، ومن جهة أخرى تلك التي لا يمكن أن يتجاوز استعمالها مدة معينة : وفي الحالة الأولى غالبا ما تنطوي على نظام تأمين (ضد التلف المبكر)، في حين تترافق في الحالة الثانية مع تقدير زمن التجديد وبالتالي للتغطية التدريجية للاستهلاك. أما الخيرات القابلة للاستهلاك على أمد طويل نسبيا فهي التي لا تزول إلا بعد استعمال طويل على حد ما بعد أن تكون قد قدمت كمية متفاوتة القدر من الخدمات وتشمل الخيرات التي لا يفترض استبداله بعد انقضاء مدة صلاحيتها، وتلك الخاضعة للتجديد مما قد يتطلب عمليات تغطية للاستهلاك على امتداد فترة صلاحية هذه الخيرات والخيرات القابلة للاستهلاك منذ الاستعمال الأول هي تلك التي يجري إهلاكها بعد اقتنائها من الاستعمال الأول لها : كما هو الحال مع المنتوجات الغذائية الجاهزة"[5].

ب- تعريف التقدم التقني

يعرف التقدم التقني على أنه :تحول ثابت باتجاه الأفضل. تحول يظهر عبر إمكانية الحصول على نتائج لم يكن قد تم التوصل إليها سابقا. كذلك من خلال الإمكانية المستجدة التي تسمح بالحصول على نتيجة معينة ببدل عمل أقل من السابق أيضا"[6].

(5) أنظر، محمود يونس محمد وعبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، دار الجامعات، 1985، ص 159.

(6) Cf.J. Romeuf, L'entreprise dans la vie économique, Coll. Que sais-je, 1978, p. 99.

إن تاريخ البشرية هو تاريخ تطور القوى المنتجة ووسائل الإنتاج. فمنذ عصر الأدوات الحجرية حتى الآلات الحديثة المتقنة يتطور المجتمع نحو الأفضل إنطلاقا من تطور الأدوات المستمر.

وترتبط هذه التحولات بالتقدم التقني الذي يتشكل، كتطبيق عملي للتقدم العلمي، وهو الشرط الأولي للتقدم الاقتصادي والإجتماعي. إن ظهور الأداة الآلية التي طبعت الثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر، سمح بإحراز تقدم ضخم على صعيد الإنتاج أي إزدياد الإنتاجية وارتفاع الكميات المنتجة. ومن ناحية أخرى، سمح تكاثر المواد المستخدمة والوسائل الصناعية ووسائل النقل بتنوع الإنتاج. "إن ما يميز مستوى تطور الاقتصادي في بلد معين بالمقارنة مع بلد آخر هو في الأساس مستوى وسائل الإنتاج أي حالة التقدم التقني. وقد تطور تقسيم العمل مع تطور تقدم تقني وتعمق"[7].

ولم يعد هناك في هذا العصر إنتاج معزول أو مستقل عن حقول الإنتاج الأخرى. فلقد قاد التقدم التقني إلى جعل الإنتاج ذو صفة اجتماعية متزايدة. ويعتبر تصارع الوتائر من أهم ميزات التقدم التقني. فهذه الوتائر تتصارع مع هذا التقدم نفسه.

إن أي اكتشاف يطبق في حقل الإنتاج يوسع القاعدة التي تعتبر منطلقا لتقدم متنوع جديد وكلما توالت الاكتشافات بشكل متصارع كلما أصبحت تطبيقاتها التقنية مباشرة.

والتقدم التقني يطرح علينا في هذا العصر مشكلتنين إجتماعيتين مهمتين : "الأولى وهي تناقص السكن الفعالين الذين يعملون في القطاع الزراعي لأولئك الذين يعملون في القطاع الصناعي. والثانية، وهي تتعلق بالتغيرات

---

(7) أنظر، عمر محب الدين وعبد الرحمان بسرى أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، 1984، ص.117.

التي تشهدها الطبقة العاملة : فالتخصص المطلوب من العمال يصبح ذا مستوى أرفع، أي أن الاستفادة من المكاسب العلمية تتطلب المزيد من المهندسين والتقنيين خاصة وأن التقنية اميل إلى إزالة الحدود بين العمل اليدوي والعمل الذهني"[8].

وللتقدم التقني آثار مباشرة على العمالة. وهي الآثار الأكثر تأثيرا على العمل. إن إدخال آلة جديدة أو سلسلة آلات إلى تسريح العمال أو إلى تغيرات تقرد إلى خفض أجورهم. ويعطي التقدم التقني بما يختص بمدة العمل إمكانية إنتاج أكبر خلال مدة أقصر. فمن المفترض المزيد من التقدم التقني، بما يختص بمدة العمل إمكانية إنتاج أكبر خلال مدة أقصر، فمن المفترض المزيد من التوتر العصبي نظرا لتصارع وتائر العمل.

فعندما يزول استغلال الإنسان للإنسان ستصبح الاكتشافات العملية وكذلك تطبيقاتها مصدرا لتخفيف معانات الكادحين ولسد حاجاتهم وبالمقابل سيقود إشباع الحالجات وزيادة الأجور وتخفيف ساعات العمل إلى البحث عن وسائل كفيلة برفع إنتاجية العمل.

٢- إواليات أو ميكانيزمات التوازن بين الاستهلاك والإنتاج

فمن المعقول أن أهم ما نبدأ به في هذا الصدد هو تبيان الميكانيزمات التي تضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ما دام أن هناك داخل الوطن من يملك مداخيل يستعملها من أجل تلبية رغباته وهناك من ينتج مواد يضمن خدمات من أجل بيعها للحصول على مداخيل.

(8) أنظر، محمد علي الليتي ونعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في التحليل الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، 1986، ص 170.

كما هو معلوم أن كل من الإنتاج والاستهلاك عند إلتقائهما لا يمثلان نفس الخاصية ولا دائما في نفس الظروف.

لتوضيح ذلك، نقول أن بين الإنتاج والاستهلاك هناك ما يسمى "بتسلسل الأحداث الضروري : نستهلك ما أنتج؛ عملية الاستهلاك تتبع عملية الإنتاج ويفترضه، بالأحرى، فالإستهلاك لمدة ما لديه كحد مرغم (عند حدود مخزون أول مدة) إنتاج هذه المدة.

كذلك فالإنتاج والاستهلاك يختلفان فيما يخص درجة المعرفة والتقدير. في إطار مدة ما، بإمكان الإنتاج أن يكون معروف بصفة جيدة أي بإمكاننا معرفة الكمية المنتجة لمادة ما وذلك بنسبة مرتفعة جدا. فأمام هذه الحالة يكفي أن نعرف كفاءات الإنتاج وافتراضها أنها تلعب كل الأدوار المنوطة بها"[9]. ولكن هل بإمكاننا معرفة الاستهلاك؟

حقيقة، فالمسألة مسألة تنظيم حتى نتمكن من معرفة المشتريات المخصصة للاستهلاك التي تتماشى مع ما يسمى بالاستهلاك الوفي (vable-consommation sol) ولكن سوى عندما تكون المخزونات مستحيلة، مثل الخدمات، الكهرباء، إلخ. ليس بإمكاننا معرفة ما يستهلك حقيقة وليس بإمكاننا كذلك معرفة الاستهلاك المرغوب فيه.

أمام إنتاج قابل للقياس بصفة جيدة أو مقدر توجد أمامه سوى النفقات المخصصة للإستهلاك، قليلا الاستهلاك الحقيقي وأبدا الاستهلاك الإجمالي.

فمن الناحية العملية، هناك إختلافات أخرى تظهر، "فبالنسبة للعملية الخاصة بالإنتاج توضع حيز التنفيذ وسائل مادية أولية معروفة، عموما محققة، أما فيما يخص الاستهلاك، فالوسائل العملية، ذات الطابع السيكولوجي خاصة، فهي صعبة التخيل والنتائج في حد ذاته غير أكيدة :

(9) أنظر، محمود يونس محمود وعبد المنعم محمد مبارك، المرجع السابق، ص 207.

إنتاج واستهلاك متباعدين عن بعضهما البعض وهذا لسبب الاختلاف في الإجراء أو المنهج. فإنه تعريفي أو نعتي (caracteristique) في هذا الصدد ملاحظة أنه عند إعداد مخططات التطور في النماذج الإقتصادية فالإستهلاك تحت إسم الإستهلاك النهائي (la demande finale) فهي بمثابة معطيات، فالعملية التي يجب القيام بها تحمل في طياتها سوى الإنتاج".

وفي الأخير، "الدور الذي يلعبه عامل الوقت فيما يخص كل من الإنتاج والاستهلاك، فهو مختلف في كلتا العمليتين. ففي وقت ما، الإنتاج المحصل عليه، فالمعطيات الخاصة بالاستهلاك ليست ثابتة، بل هي قائمة أساسا على الأسعار والمداخيل، وحتى التوقعات الخاصة بالمدد المستقبلية فهي قائمة على الإنتاج عن طريق التخمين للاستهلاك الوافي.في حين، أن هذا الأخير (أي الاستهلاك الوفي غالبا ما يؤخذ في الحسبان فيه عامل الوقت وبالتالي يظهر كوظيفة لحظية أو فورية" (10).

وفضلا عن هذا، "إن الوقت المستهلك في كلتا الظاهرتين يختلف كل الإختلاف بالنسبة للإنتاج، فالمدة معروفة إذا وجدت آلة الإنتاج أو تقديرية إذا بنيت. بينما للاستهلاك وقت خاص به ويتغير من الصفر إلى ما لا نهاية وهذا حسب طبيعة الأشياء، مثلا نستهلك الخبز يوميا ولكن ما هو الوقت المخصص للاستهلاك أو اندثار المنازل، الأثاث، إلخ" (11).

فمن خلال هذه الاختلافات، يمكننا إدراك أن آلية تعديل الإنتاج مع الاستهلاك ليس بالشيئ الهين، وعلى هذا الأساس هناك عدة ميكانيزمات

(10) أنظر، عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب التحليل الاقتصادي، دار النهضة العربية، 1986، ص. 98.

(11) أنظر، عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب التحليل الاقتصادي، دار النهضة العربية، 1986، ص. 100.

ضرورية، منها تعديل الإنتاج والاستهلاك بمنتوج محدد، وتعديل الإنتاج والاستهلاك لمجموع المواد.

أ- تعديل الإنتاج والاستهلاك لمنتوج محدد

يمكن تعديل على هذا التعديل من خلال التطبيق الفعلي لخطة الإنتاج والاستهلاك التي تظهر متوازنة (آلية التقسيط) أو عن طريق السوق الحرة (قانون العرض والطلب).

1 إوالية أو ميكانيزم التقسيط

"إن ميكانيزم التقسيط يمنح بالضرورة عن طريق السلطة، حجم محدد من الاستهلاك الممكن. فهذا الحجم محدد بصفة على أن المستهلكين يمتصون الإنتاج (أي الإنتاج الكلي أو الموجود). فهكذا سيحقق وبكل بساطة التوازن بين الإنتاج والإستهلاك. ولكن بساطة المبدأ تحمل في طياتها عند التطبيق عدة مشاكل. فالتشغيل الملائم لإوالية التقسيط يفترض المساواة للمخزونات التي نريد تهيئتها أو توفيرها أو تدبيرها أمام الإنتاج والاستهلاك" [12].

إذن، يجب معرفة الإنتاج عندما تكون مخزونات أول مدة معروفة ويتعلق الأمر سوى بمادة مستوردة. فالعملية في هذا الشأن فهي سهلة، ولكن عندما يتعلق الأمر بالإنتاج الوطني يجب إذن متابعة الحجم عن طريق الإحصائيات أي الدقة تفترض إحصاء أو تعداد دون خطأ للمنجين، والكثير من الصراحة عند الإقرارات أو التصريحات أو الفعالية عند مراقبتهم. والتعقيد يتصاعد

(12) أنظر، إبراهيم أحمد داود، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص. 62.

عندما يتعلق الأمر بصنف معين من المواد. فالأحذية مثل تحتوي على عدة أصناف يجب معرفتها والتعرف عليها وتعدادها.

أما فيما يخص الاستهلاك، "فتهيئة تمثل بساطة كبيرة ما دام أنه محدد عن طريق الحجم والأصناف الخاصة بالإنتاج. ومع ذلك يجب أن نتعرف عليه، ولكن فيما يخص الحاجيات أو حتى الاستهلاكات الممكنة ليست معروفة من طرف الاستهلاك الحقيقية التي هي بمثابة محددات سندات التقسيط المسلمة للمستهلك. وللخروج من هذه الحلقة المفرغة ومعرفة الحاجيات في حد ذاتها يجب أن نفرض على المستهلك أن يعبر عن رغباته ودراسة أقواله وما يخطر باله.

وعندما لم يكن التسليم لسند التقسيط من حق المستهلك، ولكن يأخذ شكل تلبية ما لطلب ما، ففي هذه الحالة يجب القيام بعملية التحليل والتلخيص لكل الطلبيات المحصل عليها والتي تمثل في حد ذاتها الحاجيات. وفي الحالة المعاكسة أي التسليم لسند التقسيط من حق كل المستهلكين، وهذه هي حالة الاستهلاكات الأساسية والضرورية في غالبية الأحيان. فهذا الحق يجب تعريفه وهناك ثمة عدة طرق ممكنة للقيام بهذه العملية والتي تفترض دائما معرفة جيدة للحياة ومقدار كبير من المساواة. بعدما نتأكد من أن الإنتاج سوف يستجيب لمتطلبات الاستهلاك وأن الإرسال لسندات التقسيط يلاحظ قياس الإنتاج المحقق ويبقى على إوالة التقسيط أن تلعب الدور الملائم حتى يتمكن من الاستهلاك أن يتبع الإنتاج وفق طرق عادية حتى يلتقيان"[13].

الخطوات التي تسمح بتقليص بصفة احساسية الانحرافات عبر مختلف مراحل التوزيع ترتكز على الآثار الناجمة عند إدخال المصلحة الذاتية للتجار على التشغيل المحكم والأمثل لعملية التقسيط. لكن، ففي مرحلة المجاعة

(13) أنظر، نعمة الله نجيب إبراهيم، النظرية الإقتصادية : الاقتصاد والتحليل الوحدوي، مؤسسة شباب الجامعة، 1977، ص. 186.

وارتفاع الأسعار، الحالة التي يتخوفون منها التجار بكثرة، أن أموالهم تذوب إذا نفذت مخزوناتهم دون إعادة تجديدها وبالتالي سوف يرون في ميزانياتهم البضائع التي تعتبر بمثابة القيام الحقيقية تأخذ مداخل قوية أو مرتفعة. والمشكلة تكمن في النقد السائد الذي لا يسمح لهم بإعادة تجديد تمويناتهم عندما ترجع الظروف الاقتصادية إلى حالتها الطبيعية.

ومن أجل القضاء على المحاولة التي على أساسها صرفوا منتوجاتهم بالسعر المرتفع في السوق السوداء، "فإوالية جيدة مرتكزة على التقسيط توفر لهم إمكانيات إعادة التموين وفق حجم سندات التقسيط التي فرضوها على الزبائن. وتكمن فائدة نظام كهذا في التقليص بصفة معتبرة في طرق الانحرافات على مستوى التوزيع، ويسمح كذلك بالتوافق أو التطابق النوعي والكمي للتموينات حسب الإمكانيات الاستبدالية للإنتاج. ولكن هناك فعلا مشكل من الممكن أن يظهر لهذين التوافقين. فعلى هذا يجب الاحتراس أن الإمكانيات النظرية لإعادة التموين على أدنى مستوى أو مرحلة من التوزيع توجد على مستوى التاجر العادي محددة فقط عن طريق أهمية وتركيب لمخزونها الأولي بينما الإمكانيات المتعلقة بالاستلام للصناعات فهي محددة بفضل المواد الأولية التي تستقبلها. والتعديل هذه مع تلك يجب أن يوضع أولا من الناحية النوعية فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مراقبة ما هي المواد المفضلة عند الجمهور عن الأخرى؟ ولتفادي هذا، من الناحية الكمية يتحقق التعديل أثناء مرحلة الإنتاج المتناقص وذلك عن طريق التوقف لجزء محدد لبعض الأموال المدفوعة في الحساب. وقد نص أنه مثلا بإمكان التجار أن يمونون إلى حدود ثلثي من قروضهم. وخلال مرحلة الإقتصاد المتطور فالزيادة في إمكانيات التموين ستحقق بفضل رفع القيد وكذلك الحصول على قروض إضافية مكافئة للقرض المحصل عليه فعلا والذي يجب تسدده على شكل دفعات"[14]. ،والسؤال المطروح يكمن في معرفة كيف

(14) Cf. H.L. lambert, la vérité des prix, édit. du Seuil, 1974, p. 135.

يتم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك؟ والجواب على هذا السؤال في الدقة الهامة والمتعلقة بميكانيزم السوق، وكيف ذلك؟

٢- ميكانيزم السوق

إن ميكانيزم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك يتحقق عن طريق المجابهة بين العرض والطلب في السوق الحرة كما وصفته المدرسة الكلاسيكية. وفي حين نتجت عنه آثار مختلفة. هناك بعض التأثيرات تنتج عن طريق المجابهة بين الطلب الفوري والعرض للمواد الموجودة الناتجة عن إنتاج جاهزة في السابق، والبعض الآخر من الآثار نجم عن أخذ بعين الاعتبار الإنتاج المستقبلي، النتائج المحصل عليها من الأسواق السابقة.

ميكانيزم السوق المطبق على منتوج محصل عليه

عندما تتجابه عروض وطلبات البائعون والمشترون في السوق، يتشكل سعر معين حاملا في طياته خاصيتين كونه السعر الوحيد ويسمح بحجم كبير من التعاملات.˝ ولا يمكن الحصول على هذه النتائج إلا بتحقيق الشروط الثلاثة لسوق كامل، لبضائعه قابلة للاستهلاك وأصحاب التبادلات الخاضعون لهدف أو غاية محددة˝ [15].

الإتقان لسوق ما يمكن ˝ الآنية والشمولية للمعلومات التي يتحصل عليها كل مبادل الخاصة بطرق ونماذج التعاملات المبرمة في هذا النوع من السوق. ومن جهة أخرى، الإعداد لسعر بالغ أو مهم يفترض بضاعة مماثلة وتكون

(15) أنظر، محمد الشريف إيمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات بارتي، 1994، ص. 164.

ذات بلاغة أو أهمية واحدة في ذهن كل أصحاب العروض وأصحاب الطلبيات" [16].

وفي الأخير، الإثبات أن أصحاب المدرسة الكلاسيكية أتو بخاصيات السعر المشكل وفق قانون العرض والطلب التي تمثل عند أصحاب التبادل الغاية الوحيدة للمنفعة الذاتية. وهذا الامتثال أو هذه المسلمة" يطبق في حالة منتوج أين بإمكان العرض والطلب التغير فوريا وحسب معطيات السوق، ويسمح بالتثبت من أجل ضمان أن الزيادة في الزسعار تعمل على الزيادة في العرض والانخفاض في الطلب والعكس صحيح. وإذا ما تحققت هذه الشروط، فخاصيات السعر المشكل في السوق يمكن تبيانها كالآتي :

– السعر الوحدوي : لا يمكن تصور أن بائعا ما يتقبل فعلا، سعر منخفض عن سعر منافسة ونفس الحالة بالنسبة للمشتري أي لا يتقبل سعر مرتفع بالمقارنة مع غيره. فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الأدوار التي تلعبها المنفعة الذاتية لكل من المنتجين والمستهلكين.

السعر هو ذلك الذي يسمح بإنجاز أكبر حجم ممكن من الصفقات. فسعر منخفض يعود بالإفادة، لا محالة، على المشترين، ولكن بالمقابل يؤدي بالبائعين إلى الإعتزال نهائيا من السوق، والعكس صحيح أي في حالة السعر المرتفع" [17]

(16) أنظر، أحمد مندور وأحمد رمضان، المرجع السابق، ص. 200.

(17) أنظر، عبد العزيز فهمي هيكل، المرجع السابق، ص. 114.

الآثار الناجمة عن ميكانيزم السوق على المدى الطويل

بالإضافة إلى ما ذكر في السابق، يجب ذكر في هذه النقطة أثرين هامين : حالة السعر عندما يتجه بصفة دائمة نحو التوازن بين الاستهلاك والإنتاج وكذا حالة السعر التوازن الذي يقود بصفة دائمة للاقتراب من سعر التكلفة.

فيما يخص الحالة الأولى، إذا كان السعر مجزي، فهدف الربح يحث المنتجين أى زيادة في الإنتاج أو خلق مؤسسات جديدة والفائض في الإنتاج لا يمكن صرفه إلا عند الاقتراب من عدد كبير من المستهلكين ويجب أن يباع هذا الفائض بسعر أقل. أما إذا كان السعر غير مجزي، ينجم عن هذا الإحباط لبعض المنتجين والإفلاس للبعض الآخر. وهذا ما يؤدي إلى الإنخفاض في الإنتاج.

وهكذا، فإن دافع الزيادة في الإنتاج وكذا الخفض في الطلب هما ناتجان عن آثار الزيادة في السعر ونفس الحركة في الحالة المعاكسة، بحيث أن الأسعار تؤدي بالضرورة إلى تشكيل سعر وحدوي الذي لا يمكن أن يتعدى السعر الذي على أساسه يتوازن الإنتاج مع الإستهلاك.

تركز النظرية الليبرالية على أن آلية السوق "تعبر عن السعر الطبيعي للأشياء الملبية ما دام أنه يضمن التوازن. توجد فائدة المنتجين في البيع بسعر مرتفع وكميات كبيرة بينما فائدة المستهلكين تكمن في تلبية رغباتهم بأكبر حصة ممكنة ولكن بسعر منخفض. والحالة هذه أنه قد تبين أن السعر المشكل في السوق يسمح بإنجاز أكبر عدد ممكن من الصفقات وبهذا تتحقق المنفعة العامة. ولكن هذا الإنجاز يحمل في طياته نوع من الشك : سعر السوق، من أجل تحقيق فضائله، يجب أن تكون لديه حرية التنقل وفق العرض والطلب على سلم بدون حدود ولكن، أن سعر بيع ما لا يمكن أن يكون مستقيلا عن عر التكلفة، علما بأن هذه لا تعتبر كمعطيات في كل وقت في

السوق. يفرض على المنتج البحث عن الاقتصاديات الخاصة بالتنظيم المحكم والتسيير الجيد" [18].

وفي هذا الصدد سؤال يطرح نفسه والمتعلق بمعرفة إلى أي حد بإمكان سعر البيع وسعر التكلفة الترابط أو التمفضل؟

والجواب على هذا السؤال في أن هذا الترابط يتحقق بفضل السوق التي تعمل على اقتراب الوحيد من الآخر. إذن، تعمل الإوالية، فعلا، على وضع توازن بين الإنتاج والاستهلاك لأنها تلعب دورا انطلاقا من الأسعار المجزية أو العكس أي الغير الكافية. ولكن ما هو المقصود من الجزاء (سعر مجزي) تارة مفيد ونافع، وتارة أخرى ضعيف وغير كافي وإلا الربح أو الخسارة أي الفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة نحو الخلط.

من خلال إوالية جد مرضية، يستنتج الإتجاه الليبرالي أن كل عائق يمس اللعبة الحرة لقانون العرض والطلب وبخصوص كل حركة ناجمة من السلطات العمومية على العرض، على الطلب أو على الأسعار تهدد المبدأ المتعلق بالمنفعة العامة.

وفي الختام، يمكن القول "أن ميكانيزم السوق يفترض منافسة كاملة مصونة بعناية لا تحدد (أي الآلية) السعر في حالة الاحتكار أو في حالة احتكار ولا كذلك في كل الحالات الوسيطية. علما أنه يتشكل سعر، ولكن حدد هذا الأخير إما من طرف القوي الخاصة بالأطراف الموجودة أو إما تحت تأثير أهداف" [19].

وهكذا نحن أمام تسلسل الظواهر وليس أمام ميكانيزم اقتصادي. هذا ما يؤدي إلى التعرض إلى التوازن العام.

(18) أنظر، أحمد مندور وأحمد رمضان، المرجع السابق، ص. 208.

(19) أنظر، أحمد مندور وأحمد رمضان، المرجع السابق، ص. 210

٣- ميكانيزم التوازن العام

إذا كان لكل مادة أو خدمة توازن خاص بها، فإن التوازن العام بين الإنتاج والاستهلاك داخل الاقتصاد الوطني هو الآخر قد يتحقق، مما يدفعنا إلى القول بأن كل المداخيل التي هي بحوزة المستهلكين والدولة فهي مطبقة للحصول على المواد والخدمات المنتجة داخل البلاد وهذا بالسعر العادل. إذا حدد عن طريق قانون العرض والطلب يمكن تبيان هذا رياضيا كما يلي :

إذا كان الإنتاج ب ، ب، ....، ب للمنتجات والخدمات أ، ب، ....، ن. لاقتصاد مساوي للاستهلاكات س ، س ، ....، س لنفس المنتجات أي إذا :

ب = س ، ب = س ، ....، ب = س ، نحصل على :

ب + ب + ...+ ب = س + س + ...+ س والإنتاج والاستهلاك فهما بصفة إجمالية متوازنان. والتوازن المحصل عليه يحمل في طياته ثلاثة خاصيات :

– لا يمكن أن يكون سوى توازن على المدى الطويل ما دام أن التوازن الجزئي هو بمثابة النتيجة التي من خلالها يمتد ميكانيزم التوازن.

– ولا شيء يضمن التوازنات الجزئية. الفرضية الأكثر احتمالا هي الترتيب أؤ التوافيق المبدلة لبعض التوازنات مع بعض اللاتوازنات. والحركة الخاصة بالبعض بالنسبة للبعض الآخر تضمن بالضرورة حالة ثابتة. والملاحظة تكشف بالعكس، حركة دورية للإرزدهار وللجمود الاقتصادي.

– ولا شيء يضمن كذلك أن هذا التوازن هو مرض وبإمكانه أن يحمل في طياته عدة نقائص والملاحظة تكشف أنه إما إستهلاكات ضرورية لم تلب أم إما أن تلتوازن الداخلي قد تحقق على أساس اللاتوازن الخارجي أو إما أخيرا، وهذا أخطر أن التوازن لا يضمن التوظيف الكامل لعنصر العمل للإنتاج ويحتوي على حالة سياسيا واجتماعيا لا تطاق ولا تحتمل. والحل لهذا

المشكل فهو تقريبا معدوم رغم محاولات بعض المفكرين ولكن أفكارهم صحيحة سوى من الناحية النظرية [20].

٣- التقدم التقني، علاقاته وانعكاساته على الاستهلاك

أ- التقدم التقني وعلاقاته مع الاستهلاك

إن تطور التقدم التقني فهو جد سريع منذ الحرب العالمية الثانية، وقد لاحظ هذا التطور من طرف الجميع، الشيئ الذي ينجم عنه أن حتى طريقة حياة الأشخاص تتغير بسرعة. بحيث أنه بالتقريب عشر سنوات تكفي لتغيير حتى العقول، وتكفي كذلك لخلق مشاكل لم نفكر فيها في السابق (الطاقة مثلا).

خلال نصف القرن، سوف يقع تغيير جذري لثلاث أرباع من سكان الأرض، وتغيير صعب في بعض الأحيان لما تبقى من السكان.

لا نتمكن من التعرض إلى كل أنواع الاختراعات التي قد أنجزت خلال العشريات الأخيرة، ولكن إنه من لمؤكد بإمكاننا اختبار أي قطاع من النشاطات. حتى القطاعات التي تتحول ببطئ مثل العمارات، صناعة الخشب، إخ، نلاحظ أنه قد وقع تغيير في الطرق، في الأدوات والآلات،

فعلى هذا نلاحظ أن هناك تطور سريع نسبيا للحاجيات وللصناعات، يجب على المؤسسة أن تتطور وبنفس الوتيرة.

يجب على المؤسسة أن يكون لديها، ليس فحسب الهدف المطابق للظروف الاقتصادية والاجتماعية في عصرها، ولكن يجب عليها كذلك أن تتطابق شيئا

(20) أنظر، محمود فوزي محمد، مبادئ الاقتصاد الهندسي، دارجون ويلي وأبنائه، 1984، ص. 170.

فشيئا. وجودها يفرض أن تتغير إذا دعت الضرورة إلى ذلك : مثلا "مع أن الاستهلاك لا زال هام نسبيا في مادة الشمع، إنه من العجيب أن صناعيا ما يستثمر أموال جديدة في صناعة الشمع، اللهم إلا إذا كانت لديه دوافع شخصية. ويظهر كذلك أنه من الغريب أن بعض الصناعيون للشمع يستثمرون في نشاطاتهم كأن الأحداث الاجتماعية الاقتصادية لم تعرف تغير. يتعلق الأمر بصناعة محدودة من طرف أولئك الذين يخضعون لوفاء زبائنهم علما بأن السوق في هذا النوع من الصناعة يتقلص يوم بعد يوم وأن عددهم كبير أملين أن منافسيهم سوف يغيرون من نشاطهم يوما ما"[21].

وحتى أن بالنسبة للذين يظنون أن هذه الوجهة تبدو صحيحة، إليس من المنطق التلاؤم مع التطور وليس التلبد أو الإغساء على نوع من الإنتاج خوفا من التغير؟

بإمكاننا التفكير أن المعنيين يتوهمون كثيرا من الإمكانية الخاصة بالحفاظ على نوع معين من الزبائن : مثلا صناعة الشموع معناه المحافظة على عينة من الزبائن. ليس هناك استهلاك لا يتماشى والمرحلة التقنية المحصل عليها، وأنه من الشك أنه بإمكانهم الاستمرار أو البقاء بعائد عادي للتجارات أو الصناعات المتخلفة.

ب- انعكاسات التقدم التقني على الاستهلاك

يمكننا القول بصفة عامة أن التقدم التقني والاجتماعي يجمل في طياته الآثار التالية :

– الزيادة السريعة للاستهلاكات الكمية المرتبطة بالتحسين في نوعية المنتوجات المصنوعة بفضل الاختراعات الحديثة والمواد الأولية المصانعة.

(21) أنظر، محمود فوزي محمد، المرجع السابق، ص. 165.

– الزيادة البطيئة للاستهلاكات الكمية فيما يخص المواد المنوعة بالطريقة العادية، وفي بعض الحالات تعرف انخفاض من حيث النوعية حالة الملابس مثلا.

– تطور بطيء من حيث النوعية للاستهلاكات الخاصة بالمواد الغذائية.

ومن هنا يمكننا القول "أنه من خلال هذه الأصناف الثلاثة من المنتجات تتوافق مع ثلاثة أصناف من الحاجيات والتأثير من حيث التقدم التقني يكون مختلف. فالمنتوجات المتعلقة بالحاجيات المسماة غير الضرورية تخضع لتطور سريع، بينما المنتوجات الخاصة بالحاجيات والمسماة بالمنتوجات الموضية تتعرض لتطور ضائل نسبيا. أما المنتوجات المتعلقة بالحاجيات الضرورية فإنها تعرف تطور ضعيف من الناحية الكمية والسبب في هذا أنها محمية في جزء كبير منذ الأمد البعيد" [22].

ففي الدول البطيئة النمو فالأشخاص لديهم غذاء غير وافر نوعا ما من الناحية الكمية بالمقارنة مع ما هو موجود في الدول المتقدة. مثلا "في دول البلقان قدر الاستهلاك المتوسط للأشخاص بـ 2500 حريرة حتى 2800 حريرة، بينما في دول أوربا الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية يصل عدد الحريرات إلى 3000 حريرة. ولكن هذه الزيادة في عدد الحريرات تتماشى والدرجة التقنية للأمم. مثال آخر، يستهلك الخبز في بلغاريا أكثر مما هو عليه في فرنسا، وفرنسا أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية ولكن العكس فيما يخص اللحوم" [23].

آنذاك حتى وإن نلاحظ زيادة من الناحية الكمية فيما يخص الاستهلاكات للمواد الغذائية وهذا على المستوى الدولي، فهذا لا يعني أن الخبز يوجد في مرحلة الانحدار، فعلى هذا هناك الاختيار بين الخبز والجزار، ولكن يجب

(22) أنظر، نعمة الله نجيب إبراهيم، المرجع السابق، ص. 194

(23) Cf. J. Romeuf, op. cit. p. 109.

الإشارة إلى أن إذا كان هناك ميل نحو الزيادة من حيث النوعية في الاستهلاكات في المواد الغذائية، فإنها لا تعرف استمرارية بصفة منتظمة. والسبب في هذا يعود بالدرجة إلى القدرة الشرائية المحدودة للأغلبية المستحقة للمستهلكين، وهذا سواء على المستوى الوطني أو حتى على المستوى الدولي. ومن جهة أخرى يجب الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة، لوحظ أن الاستهلاك المتوسط للمواد الغذائية للمواطنين (حالة الجزائر وفرنسا مثلا) قد عرف تطورا لأن أصحاب القوى الذين كانوا متأخرين في هذا الشأن يحاولون استدراك ما فاتهم أما في المدن بالعكس، يلاحظ انخفاض في هذا النوع من الاستهلاكات، وبالمقابل ارتفاع في المنتوجات الصناعية.

ففي هذا الصدد، يجب القول أنه من يملك أموال ضخمة للاستثمار، فإنه من الأفضل أن يتجه نحو القطاعات الإنمائية أو المنتجة، وهنا أيضا يجب القيام بالاختيار الحكيم وفي محله، وهذا نظرا للشروط المستقبلية للسوق وكفاءاتها الخاصة من أجل التلاؤم.

هناك بعض القطاعات، خير دليل على هذه الحيوية، أين تعرف تطورا ولا تحمل مخاطر لمن أراد أن يستثمر فيها. وبصفة عامة حالة كل الصناعات والتجارات الخاصة بالطاقة والميكانيك والأثاث المترتبة.

هذا، ومما لا يجب أن نغفل عنه أن حتى السرعة الخاصة بالتطور بإمكانها أن تشكل خطر. فالحرفي الذي يعمل في المدياع، لا يجهل أن التقنيات تتحول وعلاوة على هذا أن التلفزة تغير تركيبات السوق. وهذا التطور، وإن كان إيجابي، بإمكانه أن يخلق مشاكل خطيرة للإستثمار بسبب السرعة التي عن طريقها وصلت الأجهزة أو الآلات إلى درجة الإتقان. فالحرفي المذكور أعلاه يجب عليه إن كانت لديه أموال ضخمة أن يواكب التطور من أجل جلب الزبائن وبالتالي أخذ مكان في السوق. وإذا كانت إمكانياته المالية محدودة، يجب

عليه بالعكس أن يتبع الحركة لا عن قريب ولا عن بعيد.

من جهة أخرى، يجب الإشارة إلى أن غالبا ما تنشأ حركة الاتفاق بين الحرفيين من أجل تفادي الاستغلال لبراءة ما التي تبدو لهم مضرة لمصالهم وفوائدهم. هناك مثال آخر يتعلق بالعراقيل الخاصة بالتقدم، هو ذلك الخاص بالطباعة، مصاريف التركيب أصبحت جد مرتفعة وانخفاض محسوس في عدد الزبائن من حيث الشراء والمتعودون على شراء المجلات التقنية والعلمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن ديار النشر المختصة تبحث عن الوسيلة للخفض من المصاريف.

وفي الختام، يقتضي القول أنه ليس بإمكاننا منح التوجهات العامة في هذا الشأن بحيث أن الأمور تتعلق بالظروف، ويمكن الإشارة إلى أن المؤسسة التي لا تملك أموال هامة نسبيا، فإنه من المستبعد أن على رأي التقنيات يوشك أن تصل إلى مرحلة النفاذ أو الإنهماك قبل أن تتمكن من نزع الربع من استثماراتها. ومن الفائدة أن تتبع التقدم ولكن بحذر، وهنا المسألة مسألة القياس في الجهد.